الأمم المتحدة S/2013/61

مجلس الأمن

Distr.: General
28 January 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

إلحاقا برسالتي المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن أعضاء مجلس الأمن قد وافقوا على إرسال بعثة إلى اليمن لزيارة صنعاء في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وسيقود البعثةَ السفيران مارك ليال غرانت من المملكة المتحدة ومحمد لوليشكي من المغرب. وقد وافق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة (انظر المرفق).

وبعد مشاورات مع الأعضاء، اتُّفق على أن تتألف البعثة ممن تلي أسماؤهم:

السيد ألكسندر أ. بانكين (الاتحاد الروسي

السفير أغشين مهدييف (أذربيجان)

السيد ماريو أويارزبال (الأرجنتين)

السفير غاري فرانسيس كونلان (أستراليا)

السفير رضا بشير ترار (باكستان)

السفير كودجو مينان (توغو)

السفير شين دونغ – إك (جمهورية كوريا)

السيد أوليفييه ندوهونغيريهي (رواندا)

السيدة هوا جيانغ (الصين)

السفير غيرت روزنتال (غواتيمالا)

السيد مارتان بريانس (فرنسا)

السفيرة سيلفي لوكاس (لكسمبرغ)

280113 280113 13-21888 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السفير محمد لوليشكي (المغرب)

السفير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة)

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) مسعود **خان**
رئيس مجلس الأمن

المرفق

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى اليمن في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣

بقيادة السفير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسفير محمد لوليشكي (المملكة المغربية)

١ - إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن المتواصل لعملية الانتقال السياسي الجارية في اليمن، وفقا لآلية التنفيذ التي وضعها مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يفضي إلى الانتخابات المزمع عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٤، وكذا للأدوار المهمة التي يضطلع بها في نطاق تلك العملية كل من الرئيس هادي وحكومة الوحدة الوطنية وشعب اليمن.

٢ - تقييم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢)، واستعراض التقدم الذي أحرزته حكومة اليمن صوب عقد مؤتمر الحوار الوطني، وإعادة تنظيم قوات الأمن والقوات المسلحة تحت قيادة مهنية وطنية موحدة، وإنهاء المنازعات المسلحة، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية على السواء.

٣ - النظر في الوضع الأمني في اليمن، بما في ذلك العمل الجاري الذي تقوم به الحكومة اليمنية لمحاربة تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية وتنفيذ إصلاحات قطاع الأمن.

٤ - الاجتماع في صنعاء بقطاع عريض من الأطراف اليمنية والشركاء الدوليين لمناقشة عملية الانتقال وتقييمها، بما في ذلك، إذا أمكن، مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأطراف اليمنية الفاعلة، بما يشمل ممثلي المجتمع المدني.

٥ - تقييم التقدم المحرز صوب تفعيل التعهدات المقطوعة بالرياض في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ وفي الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن المعقود بنيويورك في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

٦ - إعادة تأكيد أهمية التنسيق بين الجهات المانحة والتعجيل بتوفير التمويل بغية التخفيف من وطأة الأوضاع الإنسانية المزرية في اليمن.

٧ - الإقرار بالتحديات العديدة التي ما زالت تعترض عملية الانتقال في اليمن والتشديد على قلق مجلس الأمن المستمر ممن يعرقلون تلك العملية أو يتدخلون فيها، مع الإشارة إلى أن القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) يجيز فرض عقوبات على المتورطين في ذلك.

٨ - الإعراب عن الدعم القوي لدور المجتمع الدولي في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وممثل الاتحاد الأوروبي، والمستشار الخاص للأمين العام ومساعيه الحميدة في اليمن.